الاطلاق الكافي وهو ما تحت البردعة كما مر مع ضبطه فيجلل
العيب وبرذعة بفتح الباء والذال معجمة ومهملة وحرام وتقدم
بمثلثة وبيرة بفتح الباء وتخفيف الراء حلقة تجعل في انف البعير
يكسر الخ اي زمام يجعل في الحلقة وذلك لانه لا يتمكن من الركوب
بدونها وعلى مكتر محمل وتقدم في القسم ضبطه ومظلة بظاء
بها على المحمل وروطا وعطا بكسرا وطهما والوطا ما يفرش في المحمل
ليجلس عليه ونوابيها كالحبل الذي يشد به المحمل على المحمل الواحد
المحملين الى الاخر وهما على الارض ويتبع في نحو سرج وحجر
كقتب وخيط وصبغ وطلع عرف مطرد في محل الاجارة لانه
لا ضابطة له في الشرع ولا في اللغة فمن اطرد في حقه من المكاري
شيء من ذلك فقهر عليه فان لم يكن عرف او اختلف العرف فيجب
الاجارة ويجب البيان ولا يخالف ما ذكر شرح تامر وفي الزرقاني
عن ابن عاصم على المكتري لان العرف اطرد فيها فوجب انها عليه قال
اضطرب العرف وجب البيان وتغيري بما ذكره اعم من تعيبه
بما ذكره وعلى مكتر في اجارة ذمة طرفي محمل وتعهد دابة
واعانه راكب محتاج للاعانة في تركوبه لها وتوليه عنها وراجع
العرف وكيفية الاعانة فيليح البعير للمرأة والضعيف برفق
او شبهوحة ويقرب الدابة من مرتفع ليسهل عليه الركوب
وعليه رفع محمل وحطه وشد محمل وثوبان بفتح احد الجهاتين
الى الاخر وهما على الارض وحمله لا قبضا العرف ذلك اما في
اجارة العين فليس عليه شيء من ذلك فصل
في بيان غاية الزمن الذي تقدر المنفعة به تقريبا مما مر
منها تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين الموجرة غالبا فيوجر
الرقيق والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والارض
سنة او سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة وكذا ربع
البلد يستوفى ومستوفى به كمحمول من طعام وعجز مائة
عدم ابدال المحمول اتبع ومستوفى فيه كان اكتري دابة ليركب

في غرناطة

فيطرد الى قربة بمثلها اي بمثل المستوفى والمستوفى به والمستوفى
فيه او بدون مثلها المفهوم بالاولى اما الاول فكما لو اكترى
ما اكتراه لغيره واما الثاني والثالث فلانهما طريقان للاستيفا
كالمركب لا متفق عليهما والتقييد بالمثل في الثانية مع ذكر الثالثة
من زيادة بي فلا يبدل شيء من ذلك بما فوقه ولا بما دون غير حداد
وقصار حدادا او قصار الزيادة الضرر بدقهما والاستيفا بكون
بالمعروف فيلبس الثوب قصارا وليلا الى النوم ولا ينام فيه ليلا
ويجوز النوم فيه قصارا وقت القيلولة ويحمل عليه نوع الاعلى
فيما يرفق النحل لا ابدال مستوفى منه كدابة فلا يجوز لانه
اما محقود عليه او منفعة بالقبض الا في اجارة ذمة فيجب ابداله
تلف او تعيب ويجوز مع سلامة منهما برضى مكتر لان الخيرة
للمترع بوجوب الابدال في التالف وحواله في التالم مقيد
برضى المكتري من زيادتي والمكتري ليس على الحق الكراء لانه
لا يكون استيفا حقه الا بوضع اليد عليها وهذا اعم من قوله
ربه المكتري على الدابة والثوب يده امانة ولو بعد المدة اي
مدة الاجارة ان قدرت بزمن او مدة امكان الاستيفا ان
قدرت بعمل عما استعملها لما كان كالوديعة كاجير فانه امين
ولو بعد المدة فلا ضمان على واحد منهما فلو اكترى دابة ولم
ينتفع بها فتلفت او اكتراه لخياطة ثوب او صبغه فتلف لم
يضمنه سوا انفرد الاجير باليد ام لا كان فعل المكتري معه
حتى بعمل واحضر منزلة ليعمل كعامل القراض الا ان يقصر كان
ترك الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب كما قدم او سرق
اضطهلها عليها في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت
وكان ضمنها او نحمها بالمحام فوق عادة وفيها او اركبها
اقامة او اشد منه اي كالزاة حدادا او قصارا فوق ولبس
هو كذلك او حملها اي الدابة مائة رطل مع حمل الحمال مائة
رطل او عكسه او حملها عشرة اقفزة بر بدل عشرة اقفزة شعير

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)